من تقربه إلى الرئيس الاسد، إلى الضغط على م.ت.ف. من أجل تغيير موقفها من اجراء محادثات مع اسرائيل. وخلصت الصحيفة الى ان تأكيد عرفات على مواقفه السابقة، بما فيها موقفه من الكفاح المسلح ورفضه الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود دون شروط، يظهر أن عرفات واثق من نفسه ومركزه في اي معادلة للسلام في الشرق الاوسط.

في غضون ذلك، استبعد هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، في حديث خاص مع صحيفة «الوطن» الكويتية (٢٠/١١/١٩٨٥)، ان يجري الأردن محادثات ثنائية منفردة مع اسرائيل، وقال ان مثل هذه الخطوة تحتاج الى غطاء عربي وفلسطيني، مؤكداً، في هذا الصدد، ان المنظمة في الوقت الذي تلتزم باتفاق عمان، فانها، كذلك، لن تقدم مثل هذا الغطاء.

وفي اثناء تضارب الأنباء الصحافية حول اهداف الاجتماعات الفلسطينية، عقدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعاً أشارت بعض التقارير الصحافية إلى انه لدراسة امكان اعادة م.ت.ف. النظر بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨. لكن متحدثاً فلسطينياً اعلن ان جدول اعمال الأجتماعات الحالية هو جدول عادي وستناقش مواضيع تتعلق بقضايا الأرض المحتلة، وبتصعيد المقاومة فيها، والعلاقات مع الأردن، وقضية الغاء الأجتماع البريطاني مع الوفد الفلسطيني ـ الأردني المشترك، اضافة الى الغارة الاسرائيلية الجوية على تونس واختطاف الطائرة المصرية من قبل المقاتلات الأميركية.

وحول اجتماعات اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واللجنة المركزية لـ «فتح» التي التأمت في بغداد، قال ناطق باسم المنظمة ان م.ت.ف. وافقت على التمسك برفضها لقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨؛ وقد توصلت إلى هذا القرار في ختام اجتماعات مطولة رأسها عرفات.

وفي هذا الاطار، أيضاً، أعلن خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لـ«فتح»، في مقابلة اجرتها معه اذاعة مونت كارلو (٢٢/١١/١٩٨٥)، أن الجهة الوحيدة التي لها حق في ان تغيّر، أو تعدل، أو تبدل، في الموقف من ٢٤٢ هي المجلس الوطني فقط، معتبراً الحديث عن خلاف فلسطيني حول الموقف من القرار ٢٤٢ «حديث صبية» لا علاقة لهم بالسياسة، فضلاً عن ان الاسباب التي أدت الى اتخاذ الموقف بشأن القرار ٢٤٢ لم تتغير، مشدداً على انه اذا لم تتغيّر الأسباب فلا يمكن ان يتغير القرار.

لكن وكالة الاسوشيتدبرس نقلت عن مصدر فلسطيني قوله ان مساعدي عرفات وافقوا على «اعلان القاهرة»، وان القيادة الفلسطينية لا تزال تبحث في ما اذا كان ينبغي عليها تغيير موقفها من قرار مجلس الامن ٢٤٢. واضاف المصدر ان البحث تم في ضوء «ضمانات عرضها الملك حسين، مفادها أن الولايات المتحدة ستغيّر موقفها من منظمة التحرير اذا قبلت بالقرار» (**القبس**، الكويت، ٢٤/١١/١٩٨٥).

في هذه الاثناء، دعي المجلس المركزي الفلسطيني الى عقد اجتماع في بغداد للنظر في «قرارات حساسة وخطيرة للغاية». وقالت مصادر فلسطينية ان المجلس المركزي سيبحث في امكانية تشكيل لجنة تضع الترتيبات لعقد مجلس وطني توحيدي يكون مدخلاً لانهاء الانقسام على الساحة الفلسطينية. ونقلت صحيفة «الاتحاد» الظبيانية عن المصادر ذاتها قولها ان لجنة المصالحة المقترح تشكيلها ستضم عدداً من الشخصيات الفلسطينية المقبولة من قبل طرفي الخلاف في م.ت.ف. (**المصدر نفسه**).

وبعد ٤٨ ساعة من المناقشات، اختتم المجلس المركزي الفلسطيني اجتماعاته بحضور ٥٤ عضواً من اصل ٦٩ عضواً هم كامل هيئته (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٥/١١/١٩٨٥)، واصدر بياناً رسم الخطوط العريضة للسياسة الفلسطينية المقبلة (نص البيان في «وثائق»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٥٢ ـ ١٥٣، تشرين الثاني/كانون الأول ـ نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٥، ص ١٠٢ ـ ١٠٤).

وبعكس ما توقعه البعض، فان بيان المجلس لم يتضمن اعترافاً بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨.